الأمم المتحدة

A/61/896–S/2007/261

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
7 May 2007
Arabic
Original: Russian

الجمعية العامة
الدورة الحادية والستون
البند ٧٥ من جدول الأعمال
حالة البروتوكولين الإضافيين لاتفاقيات جنيف المعقودة في عام ١٩٤٩ بشأن حماية ضحايا النزاعات المسلحة

مجلس الأمن
السنة الثانية والستون

رسالة مؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ موجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن ألفت انتباهكم إلى البيان الذي أدلى به ألكسي بورودافكين، الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى منظمة الأمن والتعاون في أوروبا، في اجتماع المجلس الدائم للمنظمة المعقود في فيينا يوم ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ (أنظر المرفق).

وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم هذه الرسالة ومرفقها بوصفهما وثيقة رسمية من وثائق مجلس الأمن ومن وثائق الدورة الحادية والستين للجمعية العامة في إطار البند ٧٥ من جدول الأعمال.

(توقيع) فيتالي **تشوركين**

110507 110507 07-33429 (A)

مرفق الرسالة المؤرخة ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة

بيان أدلى به الممثل الدائم للاتحاد الروسي في اجتماع المجلس الدائم لمنظمة الأمن والتعاون في أوروبا

فيينا، ٣ أيار/مايو ٢٠٠٧

الحالة في إستونيا

في الأسبوع المقبل، سيُحتفَل بأحد أعظم التواريخ في تاريخ العالم – يوم ٩ أيار/مايو، الذي يصادف الذكرى الثانية والستين لتحرير أوروبا من النازية. وفي معظم الدول، ووفقا لقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ٢٦/٥٩ واسترشادا بروح الإعلان الوزاري للمنظمة في الذكرى الستين لانتهاء الحرب العالمية الثانية، سيُحتفل رسميا بيوم النصر وسينوَّه بذكرى وإنجازات الذين ضحوا بأرواحهم لمحاربة الهتلرية. أما السلطات الإستونية فقررت الاحتفال بهذا اليوم العظيم بطريقة مختلفة. فقد فُكك النصب التذكاري للجندي البرونزي في ساحة تونيسماغي في وسط تالين ونُبشت قبور الجنود السوفيات المدفونين هناك.

وقد جرى هذا الأمر رغم النداءات التي لا تحصى التي وجهها الاتحاد الروسي ومجموعة من أعضاء رابطة الدول المستقلة والجمهور الإستوني. وشكل ذلك انتهاكا جسيما لقواعد القانون الدولي، ولا سيما للمادة ٣٤ من البروتوكول الإضافي الأول لاتفاقيات جنيف المعقودة في عام ١٩٤٩، التي تنص على أنه لا يجوز نقل المقابر العسكرية إلا بناء على طلب من الأقرباء أو لضرورات يقتضيها إجراء تحقيق. وتجاهلت أيضا الطلب الذي قدمته إلى رئيس إستونيا توماس هندريك إلف، ابنةُ النقيب إيفان ميخايلوفيتش سيسوييف، الذي دُفن في تونيسماغي، بعدم نقل رفات والدها والجنود الآخرين.

وجرى تفكيك النصب التذكاري سراً بأوامر من حكومة إستونيا ليل ٢٧ نيسان/أبريل، وذلك أملا في درء حنق الرأي العام من ارتكاب هذا العمل المنافي للقانون والمشين في حق ذكرى الجنود السوفيات الذين سقطوا. إلا أن هذا الأمل كان واهيا. فنزل آلاف المحتجين إلى الشوارع في تالين في إستونيا وغيرها من المدن الإستونية للمطالبة بإعادة النصب التذكاري إلى مكانه وبصون حرمته. بيد أن السلطات الإستونية قمعت هذا الاحتجاج العفوي بقسوة مستخدمة بطشا تجاوز كل الحدود المسموح بها. كما لجأت إلى استخدام الهراوات والغاز المسيل للدموع وخراطيم المياه والرصاص المطاطي. وأُلقي القبض على الأشخاص في الشوارع، وتعرضوا للضرب، وغُللت أيديهم بالأصفاد ووُضعوا قيد

الاحتجاز. وكان بين هؤلاء الأشخاص صحافيون. ولم تعد الزنزانات في تالين تكفي لاستيعابهم، ما اضطُر السلطات إلى تحويل ميناء تالين إلى سجن مؤقت، أوى حسبما أفادت وسائل الإعلام نحو ٤٥٠ محتجزا. والتقط مَن أُلقيَ بهم في غرف التعذيب صورا بهواتفهم الخلوية وأعادت رواياتُهم عن المعاملة اللاإنسانية والإهانات وأعمال الضرب إلى الأذهان، ذكرياتٍ من أحلك أيام التاريخ الأوروبي الحديث.

واستنادا إلى تقارير الإعلام، احتجزت الشرطة الإستونية منذ ٢٧ نيسان/أبريل أكثر من ألف شخص، وأوقفت ٥١ شخصا، بينهم ممثلون عن منظمات غير حكومية، وأصابت العشرات بجروح.

وفي أعقاب الصدامات التي وقعت عندما حاولت السلطات الإستونية تفريق المظاهرات التي شهدتها تالين ليل ٢٦/٢٧ نيسان/أبريل دفاعا عن النصب التذكاري للجندي البرونزي، قُتل ديمتري غانين، وهو مواطن روسي مقيم بصورة دائمة في إستونيا. ويطالب الاتحادُ الروسي السلطات الإستونية بتقديم معلومات كاملة عما حصل، وإجراء تحقيق على نحو عاجل وتقديم المذنبين بارتكاب هذه الجريمة إلى العدالة.

وبين المتظاهرين الذين استخدمت السلطاتُ الإستونية تدابير قمعيه قاسيه بحقهم ممثلون من جنسيات مختلفة. بيد أن معظمهم يتكلم الروسية، أي من المجموعة التي تشكل نحو ثلث سكان إستونيا الذين ما زالوا يعيشون حال حرمان، ولا يحملون جنسية أو يتمتعون بكامل الحقوق الانتخابية، ويتعرضون للتمييز اللغوي.

ويُعتبر في الاتحاد الروسي تفكيكُ ونقل النصب التذكاري للجندي البرونزي وإعادةُ دفن رفات الجنود السوفيات في تالين تدنيسا لمقدساتنا. وهذه الأعمال التي قامت بها السلطات الإستونية هي مدعاة للشجب والإدانة الشديدة. ويدين أيضا الاتحاد الروسي بقوةٍ اللجوء إلى العنف السافر والشتائم وأعمال الضرب التي تعرّض لها المشاركون في مظاهرات تالين. وأقتبس عن وزير خارجية الاتحاد الروسي سيرغي لافروف قوله: ''أعتقد أن هذا الأمر مثير للاشمئزاز ... إنه تجديف لا يمكن تبريره ...''. ويفيد استطلاع للرأي أن نحو ٨٠ في المائة من السكان البالغين في الاتحاد الروسي يشاطرونه هذا الرأي.

وأود أن أشير إلى أن تالين – التي هي واحدة من أجمل مدن أوروبا – لم تنجُ من ويلات الحرب إلا بفضل شجاعة وتفاني الجنود السوفيات الذين ساروا مسافة ١٢٠ كيلومترا في خريف عام ١٩٤٤وهُرعوا إلى المدينة وهم يلحقون، بكل معنى الكلمة، بالهتلريين وفرقة إس. إس. (فوج الحماية) الإستونية المنسحبين، وحالوا بذلك دون تدميرها.وقد سقط عشرات الآلاف من الجنود السوفيات من أجل تحرير إستونيا.

والمحاولات التي تقوم بها السلطات الإستونية للتقليل من شأن هذا الإنجاز، ومحوه من ذاكرة الجمهور، ونعت من هزموا النازية بالمحتلين، هو أمر غير مقبول. وما يثير القلق بوجه خاص هو أن إستونيا ما فتئت في السنوات الأخيرة تمجد فرقة إس. إس. الإستونية وتحتضن مشاعر النازية الجديدة، كما بات مناهضو الفاشية عرضة للاعتداءات.

ويعتبر كل ذلك محاولة لإعادة كتابة ما آلت إليه الحرب العالمية الثانية، الأمر الذي ستترتب عليه من دون شك عواقب وخيمة على العلاقات الروسية – الإستونية.

واقترحنا أكثر من مرة في المنظمة اتخاذ تدابير لمعالجة ما يحدث في إستونيا. بيد أننا، للأسف، لم نلقَ أي استجابة شافية. واعتبرت السلطات الإستونية هذا الصمت بمثابة تشجيع على المضي في أعمالها غير القانونية واللاإنسانية. وما نشهده مؤخرا من انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان في إستونيا ناجمٌ عن لامبالاة وتواطؤ الاتحاد الأوروبي ومنظمة حلف شمال الأطلسي – وهما المنظمتان اللتان منحتا العضوية إلى بلد ينتهك القيم التي تقوم عليها الثقافةُ الأوروبية والديمقراطيةُ. وفي النهاية سيؤثر التجديف المرتكب في إستونيا حتما على علاقات الاتحاد الروسي مع الاتحاد الأوروبي وحلف شمال الأطلسي.

وأود مرة أخرى أن أدعو الرئيس الحالي، ومكتب المؤسسات الديمقراطية وحقوق الإنسان، والمفوض السامي لشؤون الأقليات الوطنية، وممثل المنظمة المعني بحرية الإعلام، والممثلَين الشخصيين للرئيس الحالي لمكافحة مختلف أشكال كراهية الأجانب، إلى إجراء تقييم موضوعي للأحداث في إستونيا ومطالبة السلطات الإستونية باحترام ذكرى الذين سقطوا في الكفاح ضد النازية، ووقف التمييز ضد السكان الناطقين بالروسية الذين يعيشون في ذاك البلد.

إن البيانين الأخيرين اللذين أدلى بهما كل من ممثل ألمانيا باسم الاتحاد الأوروبي، وممثل الولايات المتحدة مخيبان للآمال. فعوض إدانة الأعمال غير المشروعة واللاإنسانية التي تقوم بها السلطات الإستونية، أُعربَ عن القلق إزاء المظاهرة السلمية التي قام بها مواطنون روس ساخطون أمام السفارة الإستونية في موسكو. وعلى خلفية الانتقادات الحادة التي غالبا ما يوجهها سفيرا ألمانيا (باسم الاتحاد الأوروبي) والولايات المتحدة بشأن موضوع انتهاكات حقوق الإنسان المنسوبة إلى الاتحاد الروسي وعدد من الدول الأخرى الأعضاء في رابطة الدول المستقلة، لا يمكن اعتبار بيانيهما اليوم إلا مظهرا جديدا من ازدواج المعايير والتحيز. ونحن نأسف لأن الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة لم يتحليا بما يكفي من الحياد لإجراء تقييم موضوعي للأحداث في إستونيا.

إننا نرفض رفضا قاطعا الاتهامات بأن الاتحاد الروسي لا يمتثل لاتفاقية فيينا للعلاقات الدبلوماسية ولا يضمن بشكل كافٍ أمن السفارة الإستونية في الاتحاد الروسي. وفي الواقع، إن ما أُثير من صخب حول هذه المشكلة المصطنعة يهدف إلى إلهاء الرأي العام الدولي عن الأعمال غير المشروعة واللاإنسانية التي قامت بها السلطات الإستونية في تفكيك ونقل النصب التذكاري للجندي البرونزي في تالين، وعن قمع المتظاهرين في العاصمة الإستونية.

لقد نُظمت مظاهرة سلمية أمام السفارة الإستونية في موسكو قام بها مواطنون روس مستاؤون من تدنيس مقدساتنا ومن قسوة الشرطة الإستونية التي بطشت بالمتظاهرين في تالين. ما يعني أن الجانب الإستوني نفسه هو الذي تسبب بهذه المظاهرة في موسكو.